البيان المشترك

الدورة الثانية للمنتدى العربي للبيئة (AFEN)

٢٤-٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣م

فندق الريتز كارلتون مسقط دولة سلطنة عمان

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

انا وجدان علي العقاب رئيسة الجمعية الكويتية لحماية البيئة ورئيس الشبكة الخليجية لجمعيات البيئة الاهلية وأتشرف اليوم بتقديم كلمة منظمات المجتمع المدني بصفتي الميسر الإقليمي المشارك لغرب آسيا من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، للأمم المتحدة للبيئة.

يسعدني أن ألقي هذا البيان المشترك باسم إقليم غرب آسيا عن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتحالف مع **المنظمات العربية المعتمدة** لدى الأمم المتحدة .

في المقام الأول وقبل كل شي،

نعلن تضامننا ووقوفنا مع أهلنا في فلسطين وندين الاجتياح الاجرامي الصهيوني اللا إنساني على قطاع غزة المكثف، ونشيد بتأكيد جامعة الدول العربية على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك إلى جانب دولة فلسطين في حقها

المشروع ضد العدوان وإدانة الجرائم الصهيونية ضد البشر والأرض والماء والهواء لتطبيق قواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ وحقوق الإنسان والبيئة وعلى الأسس والقيم والمصالح المشتركة والمصير الواحد واجراء تحقيق دولي للاثار البيئية.

نعرب عن تقديرنا العميق لسلطنة عمان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعمهما السخي لجميع ممثلي المنظمات المعتمدة لدى اليونيب لإنجاح حضورهم في الاجتماع التشاوري الإقليمي للعام 2023.

تواجه المنظمات غير الحكومية المعتمدة في غرب آسيا تحديات حول إشراكها في المساحات الإقليمية والدولية، وتركيز الجهود على زيادة المشاورات الإقليمية، والمشاركة في إعداد تقارير الوضع القائم والمستقبلي بالتعاون مع أصحاب المصلحة والذي من المتوقع أن **يلعب** المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دورًا كبيرًا في تجاوزها، من خلال تطوير نهج وآليات إشراك منظمات المجتمع المدني لمعالجة المشكلة والتقدم نحو الحل في إتاحة المساحة المناسبة، **في حين أن غيابه يعطل النشاط المأمول لتحقيق الأهداف المنشودة.**

حول تنفيذ طموح المنتدى العربي للبيئة (AFEN)،

ندرك أن البيانات الختامية للمنتدى العربي للبيئة لا تأتي من فراغ، وانسجامها مع مطالبات منظمات المجتمع المدني غير الحكومية المعتمدة من يونيب هو محل تقدير الجميع، إلا أنها تتطلب وسائل تمكينية للتنفيذ على جميع المستويات من خلال

توفير منصة لإقامة حوار إقليمي بين أصحاب المصلحة لتبادل المعلومات والخبرات في القطاعات البيئية ذات الصلة.

نطالب بتطوير آلية تمكن المنظمات من التعاون طويل الأمد والموجه نحو تحقيق النتائج بين المنظمات غير الحكومية ووزراء البيئة والمالية والتخطيط الاقتصادي العرب لدعم المجتمعات المحلية في تنفيذ برامجها التنموية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونأمل من وزراء البيئة العرب تشجيع المنظمات على الانضمام للشبكات والتحالفات البيئية الاقليمية وشبه الاقليمية لما فيها من منابر جادة لتبادل الخبرات. ونطمح أن انضمام المنظمات المعتمدة لدى برنامج الأمم المتحدة بالانتساب إلى جامعة الدول العربية.

أصحاب المعالي والسعادة..

لخصت المنظمات المعتمدة .. التحديات البيئية في غرب آسيا مع بيان وجهة نظرها وطموحاتها .

فبشأن تغير المناخ

ندرك تمامًا أن تغير المناخ هو قضية عدالة أثرت بشكل غير متناسب على ملايين العرب، وندعو المنتدى العربي للبيئة من هذا المنبر بالضغط نحو تمويل جديد

وإضافي للمناخ يكون كافيًا ومرنًا ويمكن التنبؤ به ومتاحًا للمجتمعات المحلية وخاصة تلك التي تقف في طليعة التأثر بالتغيرات المناخية بشكل يضمن حقها بالصمود والتعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

نثمن دور المكتب الاقليمي في غرب آسيا في استقطاب المنظمات البيئية وبناء قدراتها واعتمادها لرفع عدد المنظمات العربية غير الحكومية وأصحاب المصلحة التي يمكنها المشاركة في **مؤتمر الأطراف** لاتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ .**COP**

وندعو معالي وزراء البيئة العرب في الدول الأعضاء بدعم وتمويل مشاركات مؤسسات المجتمع المدني المعتمدة،كما ندعو معاليكم للمطالبة **خلال دورته الثامنة والعشرين باعتماد إنشاء** "صندوق الخسائر والأضرار" والوفاء بالتزاماتها بمضاعفة تمويل البلدان النامية الموجه لمشاريع التكيف.

2- وتعويض الأضرار في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودعم تكيفها في الدول العربية والتي تعاني من الكوارث البيئية والحروب والاحتلال والنزاعات والعقوبات والحصار والنزوح واللجوء.

3- **تفعيل** دور المسؤولية المجتمعية وإشراك القطاع الخاص والمشاريع الاستثمارية في السباق نحو الصفر والسباق نحو المرونة

كما ندعو لأهمية اشراك الدول الأعضاء منظمات المجتمع المدني وبناء قدراتها للمساهمة في إعداد "المساهمات المحددة الوطنية (NDC).

أما فيما يخص **إطار التنوع البيولوجي**

فإن شعورنا المتنامي بالقلق إزاء ارتفاع معدل فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم البيئية في المنطقة العربية. وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

نحث المنتدى العربي للبيئة AFEN في توصياته التأكد من أن تنفيذ الإطار يعكس تطلعات وأولويات المنطقة العربية من خلال مراجعة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي من قبل مؤتمر الأطراف السادس عشر.

نشجع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة على المصادقة على معاهدة مناطق التنوع البيولوجي البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

التأكيد على أهمية برامج **الصون** والحفظ واستعادة كفاءة النظم الإيكولوجية في معالجة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتحسين المرونة والصمود ومكافحة التصحر وعليه يجب استصلاح الأراضي من التلوث، تدخل الإنسان، التصحر والجفاف.

نوصي بزيادة التمويل للدراسات والبحوث وتقييم خط الأساس للتنوع البيولوجي والتركيز على الأنواع المهددة بالانقراض والاهتمام بمفهوم الحلول القائمة على الطبيعة **NbS** مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في غرب آسيا والتشجيع على تطبيقه.

يجب الاستمرار في زيادة المناطق المحمية، البحرية والبرية وتشجيع الشركاء على تحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي الرئيسية وتشجيع مفهوم الحمى وهي مناطق **محمية** ضمن المساحات الحضرية لتعزيز الاستخدامات المستدامة للموارد الطبيعية من قبل المجتمعات.

نحث على بناء قدرات المنظمات غير الحكومية في غرب آسيا لمواءمة عملها مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف القائمة والمستقبلية.

أما فيما يخص القضايا البيئية المتعلقة بالتلوث البلاستيكي

فإننا نؤكد على دور الحكومات في التخطيط الاستراتيجي للحد من أسباب التلوث البلاستيكي من خلال التعاون الفعال بين جميع أصحاب المصلحة واعتماد مبدأ الشفافية في عرض المعلومات والحقائق العلمية لمؤسسات المجتمع المدني.

نشجع على تبني القوانين والتشريعات الوطنية البيئية الخاصة باستخدامات البلاستيك، لإدارة تصنيع واستخدام واستيراد والتعامل مع نفاياته وإعادة تدويره.

نحيي التوجه للاستثمار في إعادة تدوير النفايات البلاستيكية وتشجيع توفير مراكز تجميع وفرز النفايات في المناطق الحضرية لتقليل نسبة النفايات البلدية.

ونطالب المنتدى العربي للبيئة والجمعية العامة للأمم المتحدة وقيادات المجموعة العربية بالتأثير على أهمية تمكين مشاركة **المنظمات العربية المعتمدة لدى الأمم المتحدة** في **INC** لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية.

السيدات و السادة .. الحضور الكريم..

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة نحو بناء مستقبل أفضل بممارسات بيئية سليمة ومدروسة اقليميا ودوليا، وإقرار أيام دولية بأهداف بيئية واضحة أممياً ، كاليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث والذي يصادف الثالث عشر من أكتوبر واليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات العسكرية والذي يصادف السادس من نوفمبر، إلا أننا نجد للأسف أن خارطة الوطن العربي هي الأكثر تشوهاً بتلك الحروب والنزاعات. مما أثقل البيئة العربية بالمشاكل المستعصية الممتدة على مدى أجيال والتي تحتاج حتماً لجهود عملاقة لتعافيها وإعادة تأهيلها.

ونود ان نلفت انظاركم الى ان التعمد في اعتبار البيئة أداة للحرب حتما يتسبب في تهديد الامن المائي والغذائي ويساهم في تفشي الامراض، ويعطل الجهود

المبذولة في مكافحة التغير المناخي وتدهور البيئات وفقدان التنوع الاحيائي والمعاناة من التلوث في كل من البر والبحر والهواء.

أما التهجير والنزوح واللجوء إثر تلك الصراعات فيجب أن نؤكد أن استقبال عدد كبير من اللاجئين وإيوائهم في دول عربية صغيرة تؤدي الى تداعيات جسيمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والديموغرافية والضغط على الموارد الطبيعية.

لذا فإننا نطالب بتضمين البيان النهائي للمنتدى العربي للبيئة بإدراج وقوف المجتمعات المدنية في غرب آسيا تضامنا مع المؤسسات العامة والاهلية ضد القصف في غزة ورفع الحصار والسماح للمواد الغذائية والطبية والإغاثية. ورفض التهجير ورصد الانتهاكات الإنسانية والبيئة الزراعة والبيئة وإعادة تأهيل البنية التحتية والسكنية وضرورة توحيد الصف والتضامن والتعاون في حفظ الأمن والاستقرار والسعي لتحقيق مزيد من التقدم في العمل العربي.

لنؤكد على دور جامعة الدول العربية في اتخاذ التدابير التي من شأنها تخفيف مخاطر هذه الكارثة مثمنين جهودهم في الانقاذ وتقديم المساعدات بصفة عاجلة.

وفي هذا السياق ندعو جامعه الدول العربيه الى احياء اليوم الدولي لمنع استخدام البيئه في الحروب والنزاعات العسكريه سنويا لنشر ثقافه حمايه البيئه والتوعيه واجراء تقييم للاثر البيئي لهذه الحروب على الخارطه العربيه.

ويسرنا ان نذكر المجتمع العربي بان لمؤسسات المجتمع المدني ادوار رائده في هذا المجال الحيوي.. فعلى سبيل المثال فان يوم 6 نوفمبر وبما يحمل من اهداف ومساعي أممية هو نتاج مطالبة جمعية عريقة عربية وهي الجمعية الكويتية لحماية البيئة عام 2001 . وهنا تكمن اهمية دعم مؤسسات المجتمع المدني.

ولذلك نطالب مجددا بإدراج الجمعيات في جميع اللقاءات الدورية الاقليمية وفي جميع اتفاقيات الأمم المتحدة للبيئة القائمة والمستقبلية لتعزيز دورها الرقابي في متابعة تطبيقها على ارض الواقع.

ختاما، نؤكد مجددا كمنظمات مجتمع مدني عربية على التزامنا الكامل بالعمل معكم جميعًا في عملية إيجاد وتنفيذ الحلول لكل مشكلة حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

شكرًا لكم